مؤتمر المجلس الوطني العراقي المستقل للحوار في الموصل

دعـــوة الى تعـــزيـــز وحـــدة الـــشعـب ورفـــض الـــطـــائفيـــة

الموصل / و.ا. عراقيون

عقدت الكتلة الوطنية العراقية المستقلة في محافظة نينوى السبت الماضي مؤتمر الوقفة الشجاعة لأبناء الموصل الذي ابدل اسمه الى (مؤتمر المجلس الوطني العراقي المستقل للحوار في الموصل) تحت شعار (من اجل وحدة العراق وعروبته واستقلاله الوطني) لتعزيز وحدة أبناء الشعب العراقي وتأكيدها ورفض أشكال الطائفية والتجزئة جميعا. وحضرت المؤتمرشخصيات سياسية وفكرية وثقافية ووجوه اجتماعية معروفة وممثلون عن العشائر وممثلو الأحزاب والحركات السياسية في الموصل.

وأكد محمود العزاوي - الامين العام للكتلة الوطنية العراقية المستقلة رئيس المؤتمر أن الكوارث التي حلت بالعراق المستباح بات حجمها يفوق ما كان محسوبا أو مخططا له مشددا على أن الدوائر التي ساهمت في رسم صورة الأحداث في العراق قبل انهيار النظام فيه راحت تمرر مخططها على مصادر القرار في المجتمع الدولي وهكذا بدأت حالة من التخبط أعقبتها حالة من بداية الانهيار الأعظم منذ اليوم الأول للاحتلال العسكري للعراق

وأوضح العزاوي أن الاحتلال العسكري للعراق أنهى كل مقومات الدولة العراقية فهو لم يكتف بإسقاط النظام السياسي فيه بل راح يعبث بكل مقومات بنائه الحضاري وقيمه وتاريخه وإنهاء مكونات الدولة بكاملها فقد مزقوا القوات المسلحة العراقية وشتتوا الاف القادة والضباط والمراتب وأشار إلى عدة خيارات واضعا إياها أمام المؤتمرين لتكون أرضية للمناقشات والحوارات ومن ذلك التأكيد على المقاومة الشريفة بما يكفل حق الشعب في اختيار طريقه نحو الحرية ورفض قانون اجتثاث البعث والدعوة إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين والمعتقلين في سجون قوات الاحتلال أو لدى أجهزة الدولة، مشددا على ضرورة كتابة الدستور من قبل الشعب بعيدا عن المحاصصة الطائفية وان تكون الانتخابات المقبلة ذات فعالية في تأكيد بناء عراق ديمقراطي دستوري تعددي ليكون العراق جزءا فاعلا في المحفلين العربي والدولي.

ثم ألقى الشيخ فهران حواس الصديد - الامين العام للحزب الديمقراطي العربي - عضو مجلس الحوار الوطني كلمة اكد فيها أن مجلس الحوار قام بالعديد من النشاطات والفعاليات السياسية من اجل ضمان وحدة أبناء الشعب وعمل لضمان كتابة المشروع السياسي الوطني وقد رفض أعضاء مجلس الحوار المناصب ليتفرغوا لتحقيق البرنامج السياسي مشددا على ضرورة العمل الجاد لإعادة اعمار مدن العراق التي تضررت من القصف الأمريكي ورفض المحاصصة الطائفية ونبذ العنف والإرهاب والاعتراف بالمقاومة الوطنية داعيا إلى تشكيل لجنة من أبناء الموصل سياسيين ورجال دين لامتصاص مشكلة تلعفر التي تعيش مأساة إنسانية.

ودعا الشيخ محمود الشمري وهو أحد أعضاء هيئة علماء المسلمين الأطراف السياسية كافة إلى التوحد والتلاقي وجمع شمل التيارات الدينية. في حين أصرت المحامية نصو ياسين عباس في كلمتها باسم المرأة الموصلية على رفض كتابة الدستور بهذه الصيغة ورفض فرض الوصاية على المرأة وضرورة إعطائها حقها وإشراكها في التشريع و مراحل بناء العراق كلها.

ثم جاءت كلمات اتحاد عمال واتحاد أدباء وكتاب نينوى لتؤكد الدور الوطني الخلاق لأبناء مدينة الموصل وإشراكهم في العملية السياسية التي تبني العراق وليسهموا في بناء غده المشرق.وأشار البيان إلى أن الدستور ليس تعبيرا عن إرادة طائفة من أبناء المجتمع العراقي دون غيرها بل هو عقد ابدي يشارك في كتابته العراقيون جميعا. وان الجمعية الوطنية العراقية شكلت لجنة صياغة الدستور للتعبير عن طائفة واحدة من أبناء شعبنا باستثناء عضوين يمثلان عرب السنة في العراق، مشددا البيان على رفض هذه اللجنة وما يسفر عنها من مقررات ما لم يعد تشكيلها على وفق هذه الخيارات. كما دعا البيان أبناء الموصل للمشاركة في العملية السياسية المقبلة وتأكيد إصرارهم على فرض إرادتهم وتأكيد حضورهم داخل الفعل السياسي وقراره ودعا إلى أن المؤتمر يدعو كل أبناء الموصل لتأكيد هويتهم الوطنية والعربية بتفعيل دورهم داخل مؤسسات الدولة وشدد أيضا على رفض قانون اجتثاث البعث لأنه يمثل استفزازاً تعسفيا وطالب المؤتمر الحكومة المؤقتة وسلطة الاحتلال بإطلاق سراح كل المعتقلين وتقديم من تثبت إدانته إلى المحاكم المدنية من خلال المنافذ القانونية والقضاء المستقل وإعادة القوات المسلحة العراقية وان لا تخضع إلى الاختلافات الحزبية أو الطائفية .

وانبثقت عن المؤتمر لجنة تتكون من (٣٢) شخصية تمثل أبناء الموصل في المحافل السياسية وهم كل من (محمد جار الله ورائد محمد نجيب ومحمود عبد الله الجبوري والشيخ ثابت العداي وسعدون الجلبي وخالد حامد حمدون وعبد اللطيف الورشان وعصام الصميدعي وعلي الحديدي وسعد زغلول ومطني حواس وبشير عيسى شعبان وإبراهيم حسين مرير وصوفي نهير الحريري وحسن عبوش وعيسى عبد الله واحمد عبد سليمان واحمد محمود يونس وشفاء طه ومحمد حسن بك وهفوف عاشج الشمري وحسن سعد الله ومحمد طاهر العبيدي وفيصل الحادي وسليم داود وجمال النقيب وإبراهيم العبيدي واحمد عيسى وحسن سلطان وشعلان محمد صالح الحيالي والشيخ حمود الشمري واحمد جميل المعاضيدي).

وعقدت لجنة المؤتمر الاثنين الماضي أول اجتماع لها لدراسة الوضع الراهن لمدينة الموصل والسبل الكفيلة بإبقائها في دائرة السياسة بعيدا عن ما قد يحاك لها والتوجسات المترتبة على ذلك. وجاء في كلمة السيد محمود العزاوي الأمين العام للكتلة الوطنية العراقية المستقلة رئيس المؤتمر: نحن نؤكد أهمية تنفيذ مقررات المؤتمر العام التي من أبرزها التأكيد على بناء عراق ديمقراطي دستوري تعددي، فضلا عن أهمية دعم رغبة أبناء الموصل في الحفاظ على هوية مدينتهم ووحدة نسيجها الذي صمد أمام التحديات على مر الزمان. ومشددا بالقول: يجب على الجميع العمل بسرعة من أجل تفادي خروج ء مدينة الموصل من محيط الدائرة السياسية وتأمين استحقاقات مهمة تقف في مقدمتها المشاركة في صياغة الدستور مشاركة فاعلة وواعية. كما دعا العزاوي إلى ضرورة اعتماد قائمة موحدة للمجلس الوطني العراقي المستقل للحوار في الموصل في الانتخابات المقبلة. وتكللت جهود المجتمعين بانبثاق لجان فرعية ست عن اللجنة المنتخبة وهذه اللجان هي على التوالي: اللجنة السياسية واللجنة الوطنية لعشائر الموصل ولجنة الثقافة والإعلام واللجنة القانونية ولجنة الرياضة والشباب ولجنة المرأة.

في بيان للحزب القومي الناصري الموحد:

ضرورة عقد مؤتمر وطني لمناهضة الطائفية

بغداد/المدى

أصدر المكتب السياسي للحزب القومي الناصري الموحد / المقر العام بياناً حول الفتنة الطائفية ذكر فيه انه ليس صحيحاً ابداً ان يتصور البعض ان محاولات اشعال الفتنة الطائفية بين مسلمي العراق جاءت هكذا فجأة وأطلت برأسها بهذه البساطة والعفوية او جاءت محض صدفة على مسرح الاحداث من دون ان يكون لتلك المحاولات من مقدمات وضعها المحتل لغرض السيطرة وانقسام المسلمين على انفسهم. ان الغضب الذي كثيراً ما يفسد العقل ويخل بموازين الواقع وان المواقف المتصلبة لأي من الاطراف يخلق وضعاً مأساوياً يمس مصير الشعب ويقضي على كل امل في الخلاص من الاحتلال، وستكون نكبة كبرى مضافة الى الكم الهائل من التحديات والازمات الصعبة وفقدان الامن والامان وشعور الجميع بالمرارة وربما بالمهانة والتي نحيا فصولها الدامية في ايامنا هذه في وطن وشعب وضعته المقادير تحت سلطة الاحتلال الأجنبي واصبح رهين الاحداث في تشابكاتها والخلط في حوادثها بتعدد الوسائل وتعدد الغايات والنوايا.

وبين البيان ازاء كل الذي يجري على الساحة العراقية يجد المواطن نفسه في حيرة وامام حقائق متغيرة وحركة متلاحقة وصراع أشبه بصراع الارادات لا دخل للشعب فيها ولا هي جاءت لمصلحته. ان التكليف الديني ووحدة تحالف قوى الشعب وفي الحكمة والرؤية وفي وحدة الوطن ووحدة الشعب وتماسكه ووحدة المصير هي الكفيلة بالرد على كل حالات الفرقة واعمال الهدم الهمجي اللاديني وغير العقائدي وغير الملتزم بدين او ارض او وطن.

واكد البيان ان شعب العراق في غالبيتهم عرب ومسلمون وهم يعيشون آلام أمتهم وآمالهم وينتمون اليها انتماء عضويا روحياً ولهم في حركات الكفاح والتحرير اكبر الاثر.

ونقول ان العراقيين ابناء وطن واحد ثبتوا على أرضه الطهور وتعايشوا مع أجناس الوطن على اختلافها عبر القرون . فلا يمكن ان يهزم الشعب العراقي في وحدته الوطنية والدينية مهما اختلفت طوائفه لانه شعب ملك الجغرافية وملك التاريخ ولديه مجموعة من القيم وامجاد المواريث الحضارية منذ اقدم العصور.ودعا الحزب القومي الناصري الى عقد مؤتمر وطني يضم الأحزاب والحركات والمنظمات والهيئات المستقلة وجميع ممثلي القوميات والاديان والطوائف وممثلي البرلمان والحكومة العراقية للقيام بتعريفات لاعمال العنف والارهاب وجرائم القتل ونصب الكمائن والقنابل الموقوتة التي استهدفت الأبرياء من شعبنا في محالاوت مغرضة قضت على الاستقرار وأصابت الاقتصاد الوطني واستنزفت الكثير من الطاقات والموارد في محاولة القضاء على مستقبل الوطن والمواطن موضحاً ان المحتل وجد الفرصة لتكريس احتلاله وفرض شروطه في محالة لإذلال شعبنا وقهر إرادته وتشويه شخصيته وربما الأخطر على الإطلاق فيما يبدو واضحاً هو الهوية الضائعة فيما لو ركبنا موجة المؤامرة الطائفية التي لم يعرفها شعبنا طيلة حياته وأجياله .

تحديات منظمات المجتمع المدني في العراق

جمال الجواهري
جمعية الأمل العراقية

مؤسسات المجتمع المدني ليست حديثة العهد في العراق كما يعتقد، بل هي منذ بداية الاربعينيات، وهناك ما يؤشر الى قبل هذا التاريخ. إذ ظهرت بشكل واضح الحركات الطلابية والشبابية والسياسية والنقابية من خلال الصراع من اجل الاستقلال ضد الانتداب البريطاني واظهرت هذه الحركات قدرة على التحريك والتنسيق والاصرار على القيام بدور مهم من اجل قضاياهم والاهداف التي تشكلوا من اجلها اضافة الى العديد من المؤسسات الخيرية المختلفة، التي عملت في مجال الامومة والطفولة، وامتد عملها ليشمل حتى المجالين الثقافي والتربوي، وازدادت فاعلية تلك المؤسسات بعد ثورة ١٤ تموز من خلال تبنيها قضايا المجتمع، وتشكيل قوة ضاغطة على السلطة.

وتأثر المجتمع العراقي في المرحلة السابقة بالحروب والنزاعات والعقوبات الاقتصادية، وانتهاك الحقوق الاساسية للمواطنين (التعذيب، نشاط اجهزة الأمن والتعذيب والقتل الجماعي.. وغيرها) وحرمان مؤسسات المجتمع المدني العراقي العمل المستقل بعيداً عن السلطة، وهذا ما اسهم في اضعاف اهتمام المواطنين بالقضايا العامة وانشغالهم بشؤون الحياة الخاصة والجزئية، واتسعت الهوة بين المواطنين والدولة التي انفردت في ادارة وتنظيم شؤون المجتمع.

وانعكس هذا في ضعف الشعور بالمواطنة وممارسة المواطنة فعلا والعودة الى الروابط التقليدية الموروثة والمبنية على صلة العشيرة والطائفة وحتى المحلية الجغرافية.

ويمكن ملاحظة نتائج هذه السياسة وتأثيرها على المجتمع العراقي بما يلي :

-قطع الروابط الاجتماعية والقيم الاخلاقية في المجتمع .

-تطور الاتكالية والافتقار الى المبادئ.

-بناء ثقافة الخوف والعنف النفسي والجسدي .

إضافة الى ما ذكرناه، وما رافق الاحتلال وسقوط النظام من تدمير وتفكيك للمؤسسات، وحالة فراغ السلطة، وهذا ما ادى الى سلسلة من المشكلات والصعوبات التي يواجهها المجتمع العراقي ككل منذ انهيار النظام وعليه فأن عملية اعادة الاعمار وبناء المجتمع تعد اولوية ويفترض ان يكون الفرد العراقي محور هذه العملية وتشجيعه ليكون فاعلاً في التغيير الاجتماعي.

وما عدا المنظمات التي اتخذت من كردستان مركزاً للعمل، اضافة الى بعض التنظيمات العراقية في الخارج، التي اكتسبت الخبرة والعلاقات مع المنظمات الاجنبية والعربية حتى التدريب المهني في مرحلة متأخرة لتطوير قدرات المنظمات غير الحكومية، فأن غالبية المؤسسات ظهرت بعد الحرب.

وفي بلد مثل العراق حيث تم ابعاد المواطن عن العمل السياسي والاجتماعي او اي تنظيم مستقل او بعيداً عن سلطة النظام، فإن دوافع الظهور الواسع للمنظمات غير الحكومية يمكن ان تكون كما يلي:

١-المشاركة في الحياة العامة جزء من استعادة حرية العمل بشكل عام ومستقل.

٢-انهيار المنظمات السياسية القائمة، والفراغ الكبير الذي تركه هذا الانهيار .

٣-الدافع في المشاركة في اختيار وبناء النظام السياسي الجديد .

٤-معالجة التدهور في الوضع الانساني خاصة في مجال الاغاثة والخدمات الاساسية كالماء والصحة وغيرهما.

٥-الدافع او الوازع الديني.

٦-التدفق الكبير للمنظمات غير الحكومية العالمية .

٧-توفر مبالغ كبيرة للتمويل واعادة الاعمار، في الهيئات والمنظمات الدولية تبحث عن شريك محلي، وبحكم الانهيار الامني، فأن عمل هذه الهيئات سيكون صعباً جداً.

الاطار القانوني للمنظمات

في سبيل خلق اجواء ايجابية لعمل المنظمات غير الحكومية، فأن على السلطة السياسية ان تبلور نظاماً قانونياً ملائماً واجراءات رسمية ديمقراطية لتسجيل هذه المنظمات ولتعزيز مساءلتها امام المجتمع .

إن اي اطار قانوني او اي اجراءات تسجيل يجب ان تهدف الى تعزيز امكانية تشكيل المنظمات التي نلاحظ فيها:

١- الاستقلالية في اطار القانون العام.

٢- عدم استهدافها الربح الشخصي، كما ان العائدات تهدف الى تحسين ظروف الفئات الضعيفة وحياة المجتمع ككل، ولا تخدم القائمين على المؤسسة وتهدف الى تطوير العمل التطوعي .

كما ان البيئة القانونية يفترض أن تؤدي الى :

١- تمكين المنظمات من القيام بنشاطات متعددة ومتنوعة تشمل تفعيل دور المشاركة المجتمعية في العملية التنموية، وتأهيل وتنمية الموارد البشرية، والقيام بحملات الضغط وتغيير الصورة النمطية للمرأة بما يؤهلها للمشاركة بفعالية في العملية الاساسية والاجتماعية.

٢- ضمان حرية اقامة علاقات مع منظمات غير حكومية اخرى محلية واقليمية ودولية، وتشكيل هيئات مساندة وتحالفات لتحقيق اهدافها، وكذلك الانضمام الى تشكيل شبكات وطنية وعالمية.

٣- حق الجمعيات في تأمين مصادر تمويل ودعم مختلفة بما يساعدها على القيام بمهماتها مع الانتباه في الحفاظ على استقلالية هذه المنظمات.

٤- اعفاء نشاط المنظمات من الضرائب، خاصة في المجالات التي لا تهدف الى الربح، وكذلك سن قانون يمنح الشركات الخاصة تسهيلات ضريبية بما يتيح للمنظمات الافادة من هذه التسهيلات.

٥- أن أي تشريع يجب أن يلغي جميع القرارات الوزارية وغيرها التي تحد من حرية عمل المنظمات.

التمويل

التمويل هو ضرورة لتفعيل عمل المنظمة وتفعيل قدراتها وضمان استمراريتها فعليه يجب ان تكون الادارة المالية كفء، وتخضع للمساءلة . والمحاسبة وتمتاز بالشفافية، بما يعزز من مصداقية هذه المنظمة امام المجتمع والحكومة .

وعلى المنظمات ان تنتبه الى :

-ان لا يحد التمويل الخارجي من استقلالية المنظمات ويقوم على اساس الشراكة الكاملة مع المانحين.

-الاعتماد على جهات مانحة متعددة ومستمرة .

-التأكد من أن مراقبة ومراجعة المالية تسير بشكل صحيح والتحقق من أن المنح تصرف في الاوجه المحددة لها.

-ان تعمل المنظمات من اجل استمراريتها على ايجاد مشاريع توليد الدخل، واعتماد سياسة التمويل الذاتي في المشاريع .

-تطوير الملاكات العاملة في مجالات الادارة والمالية .

التنظيم

إن معظم المنظمات غير الحكومية تفتقر الى الاستراتيجية الواضحة والهيكلية التنظيمية وآلية العمل وكذلك الخبرة اللازمة لبناء هذه المنظمات على اساس صحيح وسليم، وعليه فأن معظم المنظمات وإن كان لديها نظام داخلي مكتوب فإن هناك خلطا في الادوار فنرى إن شخصاً ما يكون هو المؤسس والمدير والملاك وكل شيء.

كما إن هناك افتقارا للمعرفة والخبرة في إدارة الهيكل التنظيمي، حيث لا توجد تقارير مالية أو إدارية أو غيرها .

الى هذا فإن عدداً قليلاً جداً من هذه المنظمات لها تمويل ثابت ومستقل، لذا فإن غالبيتها تفتقر الى الإستمرارية، وهي تعتمد على التبرعات الفردية وهذا ما يجعل أداءها منخفضاً.

واهم ما يمكن ان نركز عليه في عملنا لاحقاً :

-إيجاد منابر للحوار والمناقشة لإعادة بناء الثقة بين المجتمع و NGO، بما يساعد أيضاً في اعداد برامج تلائم الحاجة الفعلية للمجتمع .

-بناء الشبكات بين NGO's العراقية ومن ضمنها شبكات متخصصة (متماثلة في العمل والاهداف) وزيادة التشبيك على المستويين الاقليمي والدولي بما يساعد على تبادل المعلومات وتبادل الخبرات.

ان التدريب المتواصل للملاك هو اهم احتياجات NGO's العراقية ويفترض ان يركز على :

١-تأسيس المنظمة (نظامها الداخلي، هويتها، اهدافها، استراتيجيتها، وتوجهاتها، اتخاذ القرار في هيئاتها) .

٢-البناء الديمقراطي (الادارة الرشيدة، التطوير الاداري، القيادة... وغيرها).

٣-اعداد التقارير وتهيئة المشاريع.

٤-الميزانية والادارة المالية والعلاقة مع المانحين، مع الانتباه الى ضرورة الاهتمام بديمومة المشاريع، ومشاريع التمويل الذاتي للجمعيات.

٥-تطوير مهارات الاتصال (اللغة، التكنلوجيا.. وغيرها).

٦-اقامة مركز موارد لغرض تطوير الدراسات والبحوث والاصدارات وغيرها خاصة المتعلقة بعمل مؤسسات المجتمع المدني.

٧-زيادة المعرفة في مجالات (الحوار، الديمقراطية، حقوق الانسان، الجندر، حل الصراعات، الصحة وحماية الطفل وغيرها).

٨-بناء التحالفات والتشبيك، وحملات الدعم والتأثير.

الأمن

تدهور الوضع الأمني، أثر وبشكل كبير في عمل المنظمات غير الحكومية العالمية والعراقية، فقد هجرت معظم المنظمات العالمية معظمها وتقلص دورها وتأثيرها خاصة انها شجعت على بناء منظمات على اساس صحيح اضافة الى عملها في مجالات الاغاثة والتنمية . كما ان الكثير من المنظمات حدت من عملها بسبب صعوبة التنقل والحركة بشكل عام. اضافة الى التخوف من عمليات الاختطاف والاعتداء التي تعرض لها بعض ملاكات المنظمات العالمية والعراقية، ويمكن ان نركز عملنا في هذا الاتجاه على:

-الاهتمام بحماية مواقع المنظمات واماكن عملها، وزيادة الوعي الأمني لملاكاتها.

-تطوير قدرة المنظمات في مجال العمل بشأن حل الصراعات وتعزيز السلم والتفاهم ومبادئ الديمقراطية والتعددية .

-التأثير والعمل على الحد من البطالة .